الاستغناء عن الفاعل
بين واقع الاستخدام اللغوي وضوابط الإعراب الشكلية

الأستاذ المساعد الدكتور
محمد جواد محمد سعيد
الطريحي
جامعة بغداد - كلية الآداب

تمهيد:

عدَّ النحاة الفاعل في العمد من الجملة العربية، لأن جملة الكلام العربي تنعقد حسب الضوابط النحوية بشيئين أولهما: المبتدأ وخبره وما يتفرع عنهما من نواسخ وثانيهما: الفعل وفاعله وما ينشأ عنه من نائب للفاعل، ولذا فان حدَ الفاعل عند النحويين هو "ما أسند إليه الفعل أو شبهه على جهة قيامه به، أي على جهة قيام الفعل بالفاعل ليخرج عنه مفعول ما لم يسم فاعله"(١) وعلى هذا فان "الأسم الذي يرتفع بانَه فاعل: هو الذي بنيته على الفعل الذي بنى للفاعل، ويجعل الفعل حديثاً عنه مقدما قبله، كان فاعلاً في الحقيقة أو لم يكن.."(٢) وقد أوجب النحاة الرفع للفاعل فقالوا: "وإنمَا يجب له الرفع، بفعل مقدم عليه، وهو يجري من الفعل، مجرى أحد حروفه"(٣) أو لعلل أخرى منها الفصل بينه وبين المفعول أو لانه يشبه المبتدأ وكذلك لأنه أقوى من المفعول وأسبق في الترتيب(٤) ولأجل ذلك كله فقد أصبح "الفاعل كالجزء من الفعل"(٥) وقد استتبع هذا التنظير أحكاماً نحوية منها عدم تقديمه على الفعل(٦) وعدم حذفه من الجملة العربية إلا في مواضع حددوها وسيفصلها البحث ممعناً النظر فيها فهي غاية البحث

ومقصده إذ أننا نعد حذف الفاعل أو اضماره والاستغناء عنه ظاهرة اسلوبية لها دلالات مرتبطة بالمعنى الذي يبغيه المتكلم، أو بالبنية الصرفية من خلال بناء الفعل للمجهول وذلك يستوجب الاستغناء عن الفاعل بما دعاه النحاة بالنائب عن الفاعل وكذلك ما يحصل في أفعال المطاوعة في بعض صيغها التي تستوجب الاستغناء عن ذكر الفاعل، أو من خلال إسناد الفعل إلى غير فاعله مجازاً وذلك مما حصره أرباب البلاغة في علم البيان وأسموه بالاسناد المجازي.

ويجمع ذلك كله (الاطلاق) أو (التناهي) إذ أن الغاية من عدم ذكر الفاعل أو المفعول هي التركيز على الحدث ذاته دون انصراف الذهن إلى محدثه، وبذلك نرى أن تحديد النحاة للفاعل بأنه حديث عن الفعل أو ما أسند إليه الفعل على جهة القيام به، وما إلى ذلك من تعريفات، ليس دقيقاً بالشكل الذي يجعل الحد جامعاً مانعاً، وذلك لأن حذف الفاعل يشكل ظاهرة اسلوبية ودلالية واردة في فصيح الكلام العربي كما أن الكلام العربي هذا وأوله القرآن الكريم قد ورد فيه هذا الحذف على إطلاق دون محدث وذلك لأسباب عديدة ترك فيها ذكر الفاعل لأغراض معينة وفي مواضع سيأتي بيانها

حذف الفاعل:

ذهب البصريون إلى أنه "يجب ذكر الفاعل، ولا يجوز حذفه"[٧] وذهب الكسائي إلى جواز حذف الفاعل لدليل كالمبتدأ والخبر، ورجحه السهيلي وابن مضاء[٨] فكل فعل "لابد له من الفاعل، لأن الفعل حديث والحديث عن غير المحدث عنه معدوم الجدوى"[٩] وتأويل جواز الحذف أوَله الأزهري عن الكسائي والسهيلي بأن جواز الحذف راجع "لما دلَ عليه الكلام أو دل عليه الحال المشاهدة"[١٠] ذاكراً إن اطراد الحذف يكون في أربعة مواضع[١١]:

أولاً: في باب النائب عن الفاعل نحو قُضي الأمر وسيأتي بحث ذلك مفصلاً.

ثانيا: في الاستثناء المفرَغ نحو ما قام إلاّ هند وتقديره ما قام أحد إلاَ هند.

ثالثاً: في (أفعِل) بكسر العين في التعجب إذا دل عليه متقدم مثله نحو أسمع بهم وأبصر.

رابعاً: في فاعل المصدر نحو: "أو إطعامٌ في يومٍ ذي مسغبة يتيما"[١٢] وقد أضاف السيوطي إلى الموضع الرابع موضعيْن آخرين للحذف هما:

الأول: أنه يحذف الفاعل مع رافعه تبعاً له كقولك: زيداً لمن قال: مَنْ أُكرم؟ والتقدير: اكرم زيداً، فحذف الفاعل مع الفعل.

الثاني: فاعل فعل اثنين المؤنث أو الجماعة المؤكد بالنون نحو "لَتُبْلوُنَّ"[١٣]، "فإمَّا تَرَينَّ"[١٤] فان ضمير المخاطبة والجمع حذف لإلتقاء الساكنين[١٥] واذا اضيفت هذه المواضع إلى المواضع الأربعة التي ذكرها الأزهري فأنَّها تصبح ست مواضع يحذف فيها الفاعل وإن كنا لا نذهب مع السيوطي في حذف الفاعل المسند فعله إلى واو الجماعة أو ياء المخاطبة عند تأكيدهما بالنون لالتقاء الساكنين لأن الضمة والكسرة بقيت دالة على المحذوف المسند إلى ضمير الجمع أو المخاطبة المفردة وهذا فيه دلالة قاطعة على أن الاسناد لم يكن إلى ضمير الغائب أو إلى اسم ظاهر، وبناء على هذا فإنه لم يكن هناك حذف للفاعل بشكل كامل وإنما الضمة والكسرة نابت مناب الواو والياء.

على أن الاستقراء اللغوي يضع بين أيدينا مواضع أخرى من حذف الفاعل كقوله تعالى : ((كلا إذا بلغت التراقي)) [١٦] قال الأزهري: " ففي بلغت ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية راجع إلى الروح الدال عليها سياق الكلام"[١٧] وقد أجاز ابن الأثير حذف الفاعل لا إضماره إذا دلّ عليه دليل مستشهداً بالآية الكريمة وبقول حاتم:[١٨]

أماويَّ ما يغني الثراءُ عن الفتى
إذا حشرجتْ يوماً وضاق بها الصَّدرُ

فقال:" يريد النفس ولم يجر لها ذكر، وعلى هذا ورد قوله تعالى:
" كلا إذابلغت التراقيَ، وقيل من راق" القيامة/ ٢٦-٢٧ والضمير في بلغت للنفس ولم يجر لها ذكر."[١٩]

وجاء في حديث النبي ﷺ ((لايزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولايشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن))[٢٠] فالفاعل للفعل يشرب محذوف في ظاهر الكلام النبوي الشريف وذلك لأن النحاة أصلوا أصلاً بعدم صحة عود الضمير في يشرب على الفعل المتقدم وهو (يزني) لعدم تطابق

الفعلين في المعنى لذا فقد قدّره الأزهري بأنّ (في يشرب ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية راجع إلى الشارب الدال عليه (يشرب) بالتزام أي: ولا يشرب هو. أي: الشارب، لأن يشرب يستلزم شارباً، وحسن ذلك تقدم نظيره وهو لا يزني الزاني وليس براجع إلى الزاني لفساد المعنى[٢١] وكقول العرب "إن كان غداًفأتني" بنصب غداً وكقول سوّار بن المضرب حين هرب من الحجاج خوفاً على نفسه[٢٢]:

فإن كان لا يرضيك حين تردني إلى قَطَريّ لا أخالك راضيا

"ففي كان فيهما ضمير مستتر مرفوع بكان مدلول عليه بالحال المشاهدة فيهما، أي إذا كان هو، أي ما نحن الآن عليه من سلامة"[٢٣] هذا هو تأويل جمهور البصريين أما الكسائي فقد ذهب إلى أن اسم كان على تقدير كونها ناقصة، أو فاعلها على تقدير كونها تامة، محذوف، فأجاز حذف الفاعل وما هو بمنزلته، خلافاً للبصريين الذين لا يجوزون حذفه، بل لابد أن يكون مذكوراً أو مضمراً، ولما لم يكن في هذا البيت ما يصلح أن يكون فاعلاً لكان أو اسماً لها، قدروه (هو) وفي هذا التقدير إشكال إذ أن ضمير الغيبة لابد له من مرجع متقدم إما لفظاً وإما حكماً وإما معنى، وللتخلص من هذا الاشكال ذكروا أن مرجع هذا الضمير هو الحال المشاهدة للمتكلم والسامع وهذا يعني أن ضمير الغيبة قد يكون مفهوماً من السياق وعلى ذلك قوله تعالى "حتى توارت بالحجاب"[٢٤] فان في (توارت) ضميراً مستتراً تقديره هي يعود إلى الشمس، ولا ذكر لها في الكلام، ولكنها مفهومة من السياق، وكذلك ها هنا تقديره: فإن كان هو، أي حالنا وسلامتنا.[٢٥] والواضح أن السياق هو الفاصل في مثل ما تقدم، ونحوه قول العرب في معرض الاستسقاء:" إنا خرجنا نسأل الله ، فلم نزل حتى أرسلتْ" أي أرسلت السماء المطر وذلك مفهوم من سياق الكلام بأنَّ "التي أرسلت هي السماء ، ولابدَّ في الكلام من دليل على المحذوف."[٢٦]

وقد أثبت البحث السابق أنه لا دليل للبصريين في عدم جواز حذف الفاعل لما ذكرناه من مواضع جاء فيها الحذف وهناك مواضع قياسية أخرى يرد فيها الحذف وقد توصلنا إلى بعضها حيث إن فاعل (قلما وكثرما وطالما) المتصلة بـ(ما) الكافة عن عمل الرفع وذلك بدخولها على جملة اسمية فاذا دخلت على الاسم فهو ضرورة كقوله[٢٧]:

صددت فأطولت الصدود، وقلّما وصالٌ على طول الصدود يدوم

ووجه الضرورة في البيت انه يجب أن يليها جملة فعلية وهنا وليها اسم لم يرتفع بهذه الأفعال حيث إن ارتفاع (وصال) بفعل محذوف يفسره المذكور وهو يدوم، وقيل إنه فاعل يدوم مقدم, ورده ابن السيد بأن البصريين لا يجيزون تقديم الفاعل في شعر ولا نثر وفيها تقديرات أخرى لا مجال هنا لذكرها(٢٨)

ومن المواضع التي جرى فيها حذف الفاعل وغيره ما أورده سيبويه في "باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى لاتساعهم في الكلام والايجاز والاختصار" أهل الطريق.. ومنه قولهم: "هذه الظهر أو العصر أو المغرب، إنما يريد: صلاة هذا الوقت. واجتمع القيظ، يريد: اجتمع الناسُ في القيظ وقال الحطيئة:

وشرّ المنايا ميتٌ بين أهله كَهُلْكِ الفتى قد أسلم الحيَّ حاضره

يريد: منيتهُ ميت" وقال سيبويه عن مثل هذا الحذف الذي يجيء للاتساع والاختصار والايجاز "وهذا الكلام كثير، منه ما مضى، وهو أكثر من أن احصيه، ومنه ما ستراه أيضاً فيما يستقبل إن شاء الله"(٢٩)

ويؤشر كلام سيبويه على دلالات عدة منها كثرة الحذف في كلام العرب لدلالة المعنى وكذلك أن الحذف يقع في الفاعل وغيره كما في ما مثل له من حذف الفاعل في المعنى وهو (أهل) وإقامة الطريق وهو المضاف اليه مقامه ليكون فاعلاً في اللفظ تماماً مثلما حذف المفعول في (واسأل القرية) وهو أهل وأقام المضاف اليه مفعولاً به مقامه وفي ذلك دلالة على التناهي والاطلاق إذ أن القرية وأهلها كما أن الطريق وأهله لا يمكن سؤالهم فرداً فرداً فدل ذلك على أن عدم ذكر الفاعل مقصود به الاطلاق كما مر، وكما ورد أيضاً في القرآن الكريم بحذف الفاعل استغناء بصفته عنه في قوله تعالى ((ولقد جاءك من نبأ المرسلين))(٣٠) وذلك عدا رأي الأخفش الذي كان يرى أن من زائدة والفاعل هو نبأ المرسلين قال "كما تقول: قد أصابنا من مطر، وقد كان من حديث"(٣١)

وقد رأى أبو البقاء أن الفاعل مضمر "قيل المضمر: المجيء، وقيل المضمر النبأ ودلّ عليه ذكر الرسل لأن من ضرورة الرسول الرسالة وهي نبأه"(٣٢)

قال أبو حيان: "هذا فيه تأكيد تثبيت لما تقدم الإخبار به من تكذيب أتباع الرسل للرسل وإيذائهم وصبرهم إلى أن جاء النصر لهم عليهم، والفاعلُ بجاء"[٣٣] ويعني بقوله: الفاعل بجاء أنه مضمر فيه ولكن كلامه يدل على أن الفاعل هنا جاء على اطلاقه وهذا مفهوم من قوله السابق بأن النصر جاء لهم أي للرسل وعليهم تعني جملة هؤلاء المكذبين للرسل، وقد نقل لنا أبو حيان اختلاف النحاة في تقدير الفاعل فقال: "قال الفاسي: هو من نبأ، ومن زائدة، أي: ولقد جاءك نبأ المرسلين، ويضعف هذا لزيادة من في الواجب.

وقيل: معرفة، وهذا لا يجوز إلاّ على مذهب الأخفش، ولأن المعنى ليس على العموم، بل إنما جاء بعض نبأهم لا أنباؤهم..

وقال الرماني: فاعل جاءك مضمر تقديره: ولقد جاءك نبأ، وقال ابن عطية: الصواب عندي أن يقدر "جلاء أو بيان"، وتمام هذا القول والذي قبله أن التقدير: ولقد جاء هو من نبأ المرسلين، أي: نبأ أو بيان فيكون الفاعل مضمراً يفسر بنبأ أو بيان، لا محذوفاً، لأن الفاعل لا يحذف"[٣٤] وعلى هذا النسق جاء قول الطبرسي "ولقد جاءك من نبأ المرسلين أي خبرهم في القرآن، كيف أنجيناهم ونصرناهم على قومهم، قال الأخفش: مِن هاهنا صلة مزيدة، كما تقول: أصابنا من مطر، أي: مطر، وقال غيره من النحويين، وفاعل جاء مضمر يدل المذكور عليه، وتقديره ولقد جاءك من نبأ المرسلين نبأ.."[٣٥]

وقد ذكر ابن هشام أن مذهب الزمخشري جواز زيادة مِنْ في المعرفة وذلك في قوله تعالى ((وما أنزلنا على قومه من بعده من جند من السماء وما كنا منزلين))[٣٦]، وان من مذهب الفارسي جواز زيادتها في الإيجاب وذلك في قوله تعالى ((وينزل من السماء من جبال فيها من برد))[٣٧]

وكان استدلال الأخفش بآيات عدة منها الآية المذكورة من سورة الأنعام وفيها ((يغفر لكم من ذنوبكم))[٣٨] و ((يحلون فيها من أساور من ذهب))[٣٩] و((يكفر عنكم سيئاتكم))[٤٠] بمثل ماتقدم وبقول عمر بن ابي ربيعة:[٤١]

وينمي لها حبها عندنا فما قال من كاشح لم يَضُر

واستدل الكوفيون والكسائي على حذف الفاعل وزيادة مِنْ في قول الرسولﷺ ((إنّ من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصوّرون))[٤٢]

وقد نقل ابن هشام ذلك كله وقول المخالفين مضعفاً حذف الفاعل في هذا الموضع فقال "وقال المخالفون: التقدير: قد كان هو، أي كائن من جنس المطر، و(فما قال هو) أي: قال جاءك هو، أي: جاء من الخبر كائناً من نبأ المرسلين، أو ولقد جاءك نبأ المرسلين ثم حذف الموصوف، وهذا ضعيف في العربية، لأن الصفة غير مفردة، فلا يحسن تخريج التنزيل عليه"(٤٣)

وقد خرجت في كتاب آخر على أن الفاعل محذوف تقديره (شيء) "ومن حذف الموصوف قوله تعالى ((ولقد جائك من نبأ المرسلين)) أي شئ من نبأ المرسلين لابد من هذا التقدير، لأنك لو لم تقدر هذا لوجب عليك تقدير زيادة (من) في الواجب وليس مذهب صاحب الكتاب"(٤٤). وواضح مما تقدم أن الكلام العربي يبيح للمتكلم حذف الفاعل لأغراض سيأتي البحث على بيانها، بيد أن نحاة البصرة خصوصاً منعوا هذا الحذف واجازوا الإضمار والإستتار وهو حذف ولكن بتسميات أخرى موارية، ومنعهم تم على أصول نظرية قالوا فيها "إن الفاعل معتمد البيان، فلذلك امتنع حذفه مع الفعل، كما يكون ذلك في المبتدأ وخبره، وإنما يكون الفاعل ظاهراً ومضمراً"(٤٥) وكذلك قالوا "إن الفاعل كالجزء من الفعل"(٤٦) وإن "من حق الفاعل أن يحافظ عليه ما لا يحافظ على المفعول فيضمر ولايحذف"(٤٧) مع ان المبرد قد صرح يكون الفاعل محذوفاً في "باب المفعول الذي لا يذكر فاعله" قال فيه: "وحدُّ المفعول أن يكون نصباً، لأنك حذفت الفاعل، ولا بدَّ لكل فعل من فاعل، لأنه لا يكون فعل ولا فاعل، فقد صار الفعل والفاعل بمنزلة شئ واحد، إذ كان لا يستغني كل واحد منهما عن صاحبه، كالابتداء والخبر. والفعل قد يقع مستغنياً عن المفعول البتّة حتى لا يكون فيه مضمراً ولا مظهراً وذلك نحو قولك: تكلم زيد وقعد عمرو، وجلس خالد. وما أشبهه من الأفعال غير المتعدية، ولا يكون مثل هذا في الفاعل فلما لم يكن للفعل من الفاعل بدٌّ، وكنت ها هنا قد حذفته، أقمت المفعول مقامه، ليصح الفعل بما قام مقام فاعله."(٤٨)

وعلى ما تقدم جاء بيت ابن مالك(٤٩)

وبعد فعلٍ فاعلٌ فإن ظهر فهو ، و إلاّ فضميرٌ استتر

وقد قرّر الخضري في حاشيته جواز حذفه بناء على ما استقراه من بيت ابن مالك فقال: "قوله(وإلاّ فضمير) اعتراض بأنه لا يلزم من عدم

ظهوره استتاره لجواز كونه محذوفاً، ويجاب بأن حذفه مخصوص بمواضع قليلة مستثناة لا يليق اعتبارها في التقسيم وهي خمسة.."[٥٠] ثم ذكر المواضع التي سبق أن ذكرناها مضيفاً إليها قسماً سادساً استنبطه من كلام ابن هشام حيث يحذف الفاعل ليقوم الحال مقامه فقال "ويؤخذ من كلام ابن هشام في: تعليقه موضع سادس، وهو أن يقوم مقامه حالان قصد بهما التفصيل نحو: فتلقفها رجل رجل، فإن أصله: فتلقفها الناس رجلاً رجلاً، أي متناوبين كما في: ادخلوا الأول فالأول، أي: مرتبين، فحذف الفاعل، وأقيم مجموعهما مقامه فصارا كأنهما شئ واحد، لا تعدد إلا في أجزائه لقيامها مقام الفاعل الذي لا يتعدد، فرفعها كرفع واحد... وزاد يس واحداً وهو: ما قام وقعد إلاَّ زيد، لأنه من الحذف لا التنازع، لأن الإضمار في أحدهما يفسد المعنى، لاقتضائه نفي الفعل عنه، وإنما هو منفي عن غيره مثبت له"[٥١] فهذه مواضع سبعة ذكرها الخضري وفصلناها فيما تقدم من البحث ليخلص إلى القول أن الكسائي أجاز حذف الفاعل مطلقاً[٥٢]

فهذا نص صريح باجازة الكوفيين للحذف على إطلاقه مع إجازة البصريين لهذا الحذف في مواضع سبعة نستطيع أن نضيف لهما موضعين أولهما: الفعل المؤكد وذلك في قول الشاعر[٥٣]

أتاكِ أتاكِ اللاحقوك احبسِ احبسِ

قال ابن الشجري:" أراد إلى أين تذهب إلى أين تذهب أتاك اللاحقوك أتاك اللاحقوك احبس البغلة احبس البغلة، فحذف الفعل والفاعل من اللفظين الاولين، وحذف الفاعل من أحد اللفظين الثانيين، وحذف المفعولين من اللفظين الثالثين، وحذف أحد الفاعلين من قوله: أتاك أتاك اللاحقوك، يقوي ما ذهب إليه الكساني من حذف الفاعل في باب إعمال الفعلين، ألا تراه لو أضمر الفاعل ولم يحذفه لقال: أتوك أتاك اللاحقوك أو أتاك أتوك اللاحقوك.[٥٤] وبنحو من هذا ذكر الازهري أن اللاحقون _وهي عنده بالنون بدلا من اللاحقوك_ فاعل أتاك الاول وأتاك الثاني لمجرد التقوية فلا فاعل له لانه ليس من التنازع ولو كان من التنازع لقال أتاك أتوك.."[٥٥]

الثاني: حذف الفاعل في (كان الزائدة حيث الراجح عند النحاة أن كان الزائدة لا فاعل لها وذلك في قول الشاعر وله نظائر كثيرة:

للهِ دَرُّ أنُو شِرْ وانَ من رجلٍ ما كانَ أعْرفَه بالدُّونِ والسَّفَلِ[٥٦]

والحق أن الواقع اللغوي يبيح للمتكلم هذا الحذف لاسيما وإننا قدمنا من الأدلة ما يصح أن يقوم دليلاً ناهضاً على جواز هذا الحذف عند ما نعيه في المواضع التي قدمنا ذكرها، وقد أجاز المانعون حذف الفعل وهو كما أصلوا مع الفاعل كالجزء الواحد يقترن أحدهما بالآخر ولا يكاد ينفصل عنه، فكيف أجازوا حذف الفعل ومنعوا حذف الفاعل إذ قالوا "إذا دل دليلٌ على الفعل جاز حذفه، وإبقاء فاعله، كما إذا قيل لك: من قرأ؟ فتقول: زيد، التقدير قرأ زيد، وقد يحذف الفعل وجوباً، كقوله تعالى: ((وإنْ أحدٌ من المشركين استجارك))[٥٧] فـ(أحد) فاعلٌ بفعل محذوف وجوباً، والتقدير: وإن استجارك أحد استجارك، وكذلك كل اسم مرفوع وقع بعد (إن أو إذا) فإنه مرفوع بفعل محذوف وجوباً ومثال ذلك في (إذا) قوله تعالى: ((اذا السماء انشقت))[٥٨] فالسماء فاعل بفعل محذوف والتقدير: (إذا انشقت السماء انشقت) وهذا مذهب جمهور النحويين..[٥٩]

وقد أباحت اللغة للمتكلم التصرف في أساليب كلامه اتساعاً يعود إلى حيوية اللغة العربية فاجازوا نصب الفاعل ورفع المفعول إذا أمن اللبس وذلك في مواضع كثيرة من كلامهم وأشعارهم فقد ورد قول العرب: خرق الثوب المسمار، وكسر الزجاج الحجر وقال الأخطل:

مثلُ القنافذ هدّاجون قد بلغت نجرانُ أو بلغت سوآتهم هجرُ

"فقلب الاعراب لأنّ المعنى لا يشكل"[٦٠] وقد يتقدم المفعول على الفاعل نحو قوله تعالى:" وإذ ابتلى ابراهيم ربَّهُ "وقد يتقدم على الفعل والفاعل نحو قوله"فريقاً هدى"الأعراف/٣٠ وقوله تعالى:" إياك نعبد وإياك نستعين" الفاتحة/٤، وقد يتقدم الظرف والجار والمجرور في امثلة كثيرة.

وقول عمر بن أبي ربيعة[٦١]

ألم تسألِ الأطلال والمتربعا ببطنِ حُلَيَّاتٍ دوارسَ بلقعا

إلى الشَّرْي من وادي المُغَمسُّ بَذّلت معالِمُهُ وَبْلاً ونكباءَ زعزعا

فقد تم انعكاس الاعراب وعلاماته هنا، وقد ينصب العربي الفاعل والمفعول جميعاً كقول الراجز وهو من شواهد سيبويه[٦٢]

قد سالم الحيات منه القدما الافعوان والشجاع الشجعما

وقد يرفعونهما جميعاً كقول الشاعر:(٦٣)

إن من صاد عقعقاً لمشوم كيف من صاد عقعقان وبوم

وكل ذلك بدلالة المعنى تلك الدلالة التي تبيح للمتكلم تنويع أساليبه في الكلام وذلك ما تدل عليه عباراتهم من نحو: اذا دل دليل، إذا فهم المعنى، اذا أمن اللبس وغير ذلك, فنظام الكلام العربي لا يقف ثابتاً عند القوانين النحوية فقد يحول دون ثبات الترتيب الذي نظّروه بأن يكون فعل ثم فاعل ثم فضلة غير مستقر, يحول دون ذلك أشياء كثيرة قد يكون منها الضرورة أو المعنى أو اهتمام المتكلم ببعض أجزاء الجملة دون غيرها فيتقدم ما موضعه التأخير إلى الصدر وقد يكون الكلام معكوساً, وما نقوله وارد في القرآن الكريم والشعر الفصيح كما مثلنا لبعض من ذلك إذ أن الاحاطة بأجمعها مستحيلة لكثرتها ولا يحتملها الحصر.

أغراض الحذف:

منذ أن قررعلماء اللغة القدامى أن تكون البلاغة والفصاحة هي الايجاز، صار الحذف خصيصة من خصائصها[٦٤] ليشكل ذلك الحذف ظاهرة لغوية شغلت حيزاً واسعاً في مجال التنظير والتطبيق، وفي أحيان كثيرة يتقاطع التنظير مع المجال العملي في اللغة المنطوقة والمستخدمة، ولكن الثابت أن الواقع اللغوي للمتكلم لا يطلق العنان بالحذف دون ضوابط وقرائن, قد تكون حالية أو عقلية أو لفظية أو غير ذلك من حذف قد يراد منه الاطلاق او التناهي في الحدث والتعبير عن مجرد الوجود أو الكون المطلق، وقد يكون هذا الحذف لكثرة الاستعمال، أو حذف بعض العناصر المكررة والمفهومة من السياق، وهذا هو مفهوم سيبويه إذ جعل الحذف ممّا يعرض في الكلام, وأفرد لذلك باباً أسماه "هذا باب ما يكون في اللفظ من الأعراض" قال فيه: "إعلم أنهم مما يحذفون الكلم وإن كان أصله في الكلام غير ذلك، ويحذفون ويعوضون، ويستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتى يصير ساقطاً"[٦٥]

وظاهر كلام سيبويه يدل دلالة قطعية على أن الحذف واقع في اللفظ والتركيب وأنّ الخيار حاصل في التعويض عن المحذوف أو الاستغناء عنه مشيراً إلى مسألة الأصلية والفرعية، فالأصل أن يكون الكلام بدون حذف ثم أصاب الحذف كلام العرب لأن العربية تتسم بالإيجاز وهو سمة من سماتها ومن خصائصها الأصلية لذا نرى ابن جني يقول: "واعلم أن العرب مع ما ذكرنا- إلى الإيجاز أميل، وعن الإكثار أبعد، ألا ترى أنها في حال إطالتها وتكريرها مؤذنة باستكراه تلك الحال وملالها، ودالة على أنها إنما تجشمتها لما عناها هناك وأهَّمها، فجعلوا تحمّل مافي ذلك على العلم بقوة الكُلَفة فيه، دليلاً على إحكام الأمر فيما هم عليه."[٦٦] وفي موضع آخر قال: " ثم لنعد فنقول: ... أنهم إلى الإيجاز أميل، وبه أعنى وفيه أرغب، ألا ترى إلى مافي القرآن وفصيح الكلام، من كثرة الحذوف، كحذف المضاف، وحذف الموصوف، والاكتفاء بالقليل من الكثير، كالواحد من الجماعة، وكالتلويح من التصريح، فهذا ونحوه، مما يطول إيراده وشرحه، مما يزيل الشك عنك في رغبتهم فيما خف وأوجِزَ، عما طال وأمّل.."[٦٧]

فعلة الحذف عند ابن جني هي الإيجاز المفضي إلى الخفة والبعد عن الإطالة والملل.

رأي ابن مضاء:

ذهب ابن مضاء إلى أن التقدير الذي سار عليه النحويون في حالة حذف الفاعل هو ظنٌّ ولا "يثبت الظنّ شيئاً مستغنىً عنه لا فائدة للسامع فيه، ولا داعي للمتكلم إلى إثباته، وإثباته عيّ"(٦٨)

والمستفاد من رأي ابن مضاء أنه يؤيد حذف الفاعل متابعاً في ذلك الكسائي، ومصرحاً بذلك على ما سننقله من رأيهُ منكراً على النحاة تقديرهم للتراكيب التي جاءت بلا فاعل بأن الفاعل مضمرٌ، فقد اعترض على تقدير الضمائر المستترة في الأفعال بحجج عقلية راداً على اعتراضاتهم المفترضة قائلاً: "فان قيل: فما تقول في مثل، "زيد قام" إذ قالوا إنَّ في قام ضميراً فاعلاً، وليس داعٍ يدعو إلى ذلك إلاّ قول النحويين، الفاعل لا يتقدم، ولابد للفعل من الفاعل، وقولهم هذا لا يخلو من أن يكون مقطوعاً به أو مظنوناً، فان كان مظنوناً فأمره أمر الضمير المدّعى في اسم الفاعل، وان كان مقطوعاً به صح هذا الإضمار، ولا بد أن يتقدم قبل الكلام في هذا الموضع مقدمات تعين الناظر فيه على ما قصد تبيينه، وهي أن الدلالة على ضربين:

دلالة لفظية مقصودة للواضع، كدلالة الاسم على مسماه، ودلالة الفعل على الحدث والزمان، ودلالة لزوم، كدلالة السقف على الحائط ودلالة الفعل المتعدي على المفعول به وعلى المكان، ودلالته على الفاعل فيها خلاف بين الناس، منهم من يجعل دلالته عليه كدلالته على المفعول به، فاذا قيل(زيد قام) ودل لفظ قام على الفاعل دلالة قصد فلا يُحتاج إلى أن يضمر شيء، لانه زيادة لا فائدة فيها، كما كان ذلك في اسم الفاعل، إذ كان اسم الفاعل موضوعاً للدلالة على الفاعل والفعل، فالفعل على هذا دال على ثلاثة، وإن كانت دلالة الفعل عليه دلالة لزوم وتبع.

وهنا احتمالان:

أحدهما: أن في نفس المتكلم ضميراً كما في قولنا: "زيداً ضربته" لكنه لم يُدَّل عليه بلفظ، لعلم المخاطب به، والدليل على ذلك قولهم في التثنية: "قاما ويقومان" وفي الجمع: "قاموا ويقومون" فهذه ضمائر دُلَّ عليها بألفاظ.

والثاني: أن تكون هذه الألف والواو علامتين للتثنية والجمع، كما قيل: "أكلوني البراغيث" جعلهما بعض العرب مع التقديم والتأخير، وجعلهما أكثرهم مع تأخير الفعل عن الفاعل، كما لزمت تاء التأنيث مع التأخير للفعل،

إذا كان الفاعل تأنيثه غير حقيقي، ولم تلزم مع التقديم، ولم تحذف مع تأخير الفعل إلاّ في الشعر كقول القائل:(٦٩)

فلا مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَها ولا أرضَ أَبْقَلَ إبقالها

فإن قيل: فما تصنع بقولهم: " أنت قمت وأنا قمت" لم يُغنِهم تقديم الفاعل عن إعادته أخيراً؟

قيل: هذا دليل، ولكن قياس الغائب على المخاطب والمتكلم ليس بقطعي، ولعله يُكتفى في الغائب بالظاهر المتقدم ولا يكتفي به في غيره.

فان قيل: فما الصحيح في دلالة الفعل على الفاعل؟

قيل: الأظهر أن دلالة الفعل على الفاعل لفظية.. ألا ترى أنك تعرف من الياء التي في "يعلم" أن الفاعل غائب مذكر، ومن الألف في "أعلم" أنه متكلم ومن النون في "نعلم" أنه متكلمون، ومن التاء في"تعلم" أنه مخاطب غائبة، ووقع الاشتراك هنا، كما وقع في "يعلم" وما أشبهه، بين الحال والمستقبل ونعرف من لفظ(علِم) أن الفاعل غائب مذكر، وعلى هذا فلا ضمير لأنَّ الفعل يدل بلفظه عليه، كما يدل على الزمان، فلا حاجة بنا إلى إضمار، وأما على الرأي الآخر، فالأظهر أنه لا اضمار لما تقدم..."(٧٠)

والواضح من ردود ابن مضاء العقلية أنه لم يدع مجالاً لإنكار حذف الفاعل، مساوياً بين مصطلحي "الإضمار والحذف" فدلالتهما عنده واحدة، وهي كذلك عند سيبويه(٧١) وغيره من النحاة في المجالات النحوية كافة باستثناء إضمار الفاعل إذ لا يسمونه حذفاً، وقد انتقد ابن مضاء هذا الجانب فقال: " والنحويون يفرقون بين الإضمار والحذف، ويقولون: "أعني حذّاقهم" إن الفاعل يضمر ولا يحذف، فان كانوا يعنون بالمضمر مالابد منه، وبالمحذوف ما قد يستغني عنه، فهم يقولون: هذا انتصب بفعل مضمر، ولا يجوز إظهاره، والفعل الذي بهذه الصفة لابد منه، ولا يتم الكلام إلاّ به، وهو الناصب، فلا يوجد منصوب إلاّ بناصب، وإن كانوا يعنون بالمضمر الأسماء، ويعنون بالمحذوف الأفعال، ولا يقع الحذف إلا في الأفعال أو الجمل لا في الأسماء، فهم يقولون في قولنا (الذي ضربت زيد) إن المفعول محذوف تقديره ضربته. فإن فُرّق بينهما مما هو مقطوع بأن المتكلم أراده،

وبما يظن أن المتكلم أراده، ويجوز أن لا يريده، فهو فرق، لكن إطلاق النحويين لهذين اللفظين لا يأتي موافقاً لهذا الفرق.

والذي يجب أن يعتقد في مثل (زيد قام) أنه يجوز أن يريد المتكلم إعادة الفاعل، ويجوز أن يكتفي بما تقدم، والأظهر أن يكتفي بما تقدم،، هذا إذا كان في كلام الناس، وأما في كلام الباري سبحانه، فالإضراب عن إثباته ونفيه واجب، لأنه لا يوجد فيه دليل قطعي، ولا حاجة بنا إلى القول بالإثبات والإبطال فيه(٧٢) وبالتقرير الذي قرره ابن مضاء فان خلطاً بين مصطلحي الحذف والإضمار قد حدث من قبل النحاة، وهو خلط لا مسوغ له، فهم لا يفرقون بينهما تفرقة واضحة ولا يميزون بين الإضمار والحذف, فاستخدامهما له دلالة واحدة باستثناء الفاعل المحذوف فهم لا يسمونه حذفاً وإنما هو مضمر، وعلى الجملة فان ابن مضاء يقرر بتقسيم منطقي من خلال شرحه السابق أمّا أن الفعل يدل على فاعله بذاته فلا حاجة إذن للبحث عن الفاعل إذ أن الفعل يدل عليه، وإما أن الفعل لا يدل على فاعله وهذا يستتبع القول بحذف الفاعل، وهو الرأي الذي استقر فكره عليه متابعاً في ذلك الكسائي، في أن الفعل مستغنٍ عن الفاعل في مثل (زيد قام) فالفاعل محذوف على رأيه.

ومما يجدر ذكره هنا أن محقق الكتاب قد استبدل كلمة (يطلق) التي أثبتها ابن مضاء في كتابه بكلمة (وبما يظن أن المتكلم أراده) وأشار في الهامش (واحد) قائلاً: في الأصل: يطلق، ونحن نرى أن كلمة المؤلف أنسب للعبارة من كلمة (يظن) التي ارتآها المحقق لما أورده المؤلف من لفظ (الإطلاق) بعد ذلك بقليل ولما بينه بحثنا هذا من أن الإطلاق مراد من الحذف لغاية دلالية يبغيها المتكلم جراء الحذف سواء كان ذلك في باب الفاعل أو المفعول أو غير ذلك من أغراض يبغيها الباث في تنوع أساليبه في الكلام على ما سيبته البحث في قابله ولكن الواضح المستفاد من رأي ابن مضاء أنه يقف مدافعاً عن مسأله حذف الفاعل وليس إضماره وذلك قوله صريحاً في باب الفاعلين والمفعولين الذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل ما يفعله الآخر وهو الذي أطلق عليه في كتب النحو مصطلح (التنازع) وذلك في نحو: قام وقعد زيد

قال ابن مضاء: "فان علقت زيداً بالفعل الثاني، فبين النحويين في ذلك اختلاف, الفراء لا يجيزه، والكسائي يجيزه على حذف الفاعل، وغيره يجيزه على الإضمار، الذي يفسره ما بعده.

والدليل على حذفه قول الشاعر:(٧٣)

وكمتاً مدمَّاةً كأنّ متونها جُرى فوقها واستشعرتْ لونَ مُذْهَبِ

قجرى لا فاعل له ظاهراً، فإما أن يكون محذوفاً، وإما أن يكون مضمراً، ومن الدليل عليه قوله تعالى: ((حتى توارت بالحجابْ))(٧٤) وقوله: ((عبس وتولى أن جاءه الأعمى))(٧٥) فهذه الأفعال لا فاعل لها ظاهراً.

وأما أي الرأيين أحق. فرأي الكسائي لأن غيره يقول: حذف الفاعل لا يجوز، لأن الفاعل والفعل كالشيء الواحد فهما متلازمان، فعلى هذا لا يجوز حذف الفعل وإبقاء الفاعل، وهم يجيزونه!.

ومن الدليل على صحة مذهب الكسائي قول علقمة:

تَعَفَّقَ بالأرطى لها وأرادها رجالٌ فَبَذَّتْ نبلهم وكليبُ(٧٦)

وأدلة ابن مضاء قرآنية وشعرية، وفي البيت الأخير دليل قوي على حذف الفاعل إذ أن الشاعر لم يضمر فاعلاً في (تعفق) أي: لاذ ولو كان قد أضمر لقال: تعففوا، وكذلك فعل في الفعل الثاني: وأرادها ولو كان قد أضمر لقال: وأرادوها، ويتضح كذلك من المثال السابق أن الفرّاء يختلف مع الكسائي في اجازته حذف الفاعل والفراء لا يرتأي ذلك، والمفترض على ما صوّره لنا مؤرخو النحو أنهما من مذهب واحد لا يكادان يختلفان وهو رأي مجانف للحقيقة إذ كثيراً ما نرى لأحدهما رأي لا يتطابق مع الآخر، وهذا جانب يحتاج إلى دراسة مستقلة توضح التوافق والتخالف بينهما ويسري الأمر كذلك على نحاة الجانب البصري في حين تطابق هنا رأي البصريين مع رأي الكسائي وان اختلف المصطلح عندهما فهو حذف عند الكسائي وإضمار عند البصريين بيّن سابق البحث تطابقهما.

الفعل المبني للمجهول:

يَطرد حذف الفاعل في الفعل المبني للمجهول حتى يصبح ظاهرة جلية لافتة للانتباه، والغاية في ذلك الحذف حسب ما ستبينه هذه الدراسة, هو التركيز على الحدث وانصباب الاهتمام به دون النظر إلى محدثه, واستنتاجنا هذا لم يبن من الفراغ إذ أن العودة إلى نصوص القدماء توحي بالذي قلناه, فقد أسماه الخليل "ما لم يذكر فاعله"(٧٧) وأسماه الفرّاء "ما لم يسم فاعله"(٧٨) وعلى التسمية ذاتها سار الزجاجي وابن خالويه وابن الحاجب والمحقق الرضي(٧٩) وقد وردت عبارة "لايذكر فاعله" عند المبرد(٨٠) و"فعل بني للمفعول" عند ابن السراج(٨١).

وأن كناقد قدمنا أقوال النحاة على سيبويه فذلك لان عبارته صريحة في الدلالة على حذف الفاعل إذ قال "هذا باب المفعول الذي تعداه فعله إلى مفعول وذلك قولك:كُسِيَ عبد الله الثوب، وأعطي عبد الله المال"(٨٢) و كسوة الثوب وإعطاء المال لعبد الله يدخل في ابهام الفاعل لأن مراد المتكلم لا يتعلق بتعيينه، ويبدو ان هذا الإبهام ينطلق من معتقد ديني بأن الصدقة التي توحيها أفعال سيبويه التي مثّل بها ينبغي أن تكون سراً، وقد أشار السيوطي إلى بعض الآيات التي تتعلق بالابهام(٨٣) نحو: ((فإن أحْصِرْتُمْ)) البقرة/١٩٦، و ((وإذا حُيِّيْتُمْ)) النساء/١٦، و((إذا قيل لكم تَفَسَّحوا)) المجادلة/١ فالشاهد في هذه الآيات الثلاث "أن الجمل فيها مبنية للمجهول، لأن الفاعل ليس بذي أهمية، وإنّما المهم هو الحدث ذاته، فالمهم هو بيان الحكم في حالة الإحصار والتحية وطلب التفسح في المجالس"(٨٤) وهذه العبارة توحي بأن هذه الأفعال جاءت على إطلاقها, فرد التحية واجب أياً كان ملقيها ولا عبرة بمن ألقاها, وكذلك التفسح في المجالس فليس الخطاب لفاعل معين بذاته وإنّما الحدث جاء على إطلاقه, فهو بمثابة حكم عام لا يتخصص بفاعل معين، وهذا المعنى يؤديه بناء الفعل للمجهول, إذ أن التركيز على الحدث المطلق يؤدي غاية معنوية بعيداً عن ضوابط الإعراب الشكلية، ولهذا أشارت كتب النحاة إلى أن ترك الفاعل يتم لغرض لفظي أو معنوي(٨٥) وقد ذكر الأزهري في التصريح أنه يحذف الفاعل "لغرض معنوي كأن لا يتعلق بذكره غرض أي قصد نحو: "فان أحصرتم" "وإذا

حييتم" "إذا قيل لكم تفسحوا" إذ ليس الغرض من هذه الأفعال إسنادها إلى فاعل مخصوص بل إلى أي فاعل كان"[٨٦]

ويندرج ضمن المعنوي علاوة لما مثلنا أن يكون الحذف للعلم بالفاعل أو الجهل به ولذلك ترى أن كتب النحاة تذكره مرة بالمبني للمعلوم وتارة المبني للمجهول، فمن باب العلم قوله تعالى: ((كُتب عليكم القتال)) البقرة/٢١٦ للعلم بأنَّ فاعل ذلك هو الله عزّ وجل. ولا يهم بعد ذلك أن يكون الفعل بصيغة المضي أو المضارعة فالمهم أن يكون هناك استغناء عن ذكر الفاعل بإسناده إلى غير فاعله المعروف من السياق سواء كان ذلك الإسناد على سبيل المطاوعة أو المجاز وذلك كثير في القرآن الكريم نمثل له بقوله تعالى: ((فإذا نُفخ في الصور نفخةٌ واحدةٌ، وحُملت الأرض والجبال فدكتا دكة واحدة)) الحاقة/١٣ وقوله: ((يوم يُنفخ في الصور فتأتون أفواجا، وفُتحت السماء فكانت أبوابا، وسُيِّرت الجبال فكانت سرابا)) النبأ/١٨ وقوله: ((أفلا يُعلم إذا بُعثر ما في القبور، وحُصِّل ما في الصدور)) العاديات/١٠ وقوله ((كلاّ إذا دُكت الأرض دكا دكا)) الفجر/٢١، وقوله((وجيء يومئذٍ بجهنم)) الفجر/٢٣ و((يوم يُدَّعُون إلى نار جهنم دعّاً)) الطور/١٣[٨٧]

وتتوالى الأفعال المبنية للمعلوم في سورة التكوير بشكل متتابع ومتنوع يتنقل بين الافعال الماضية والمطاوعة في ظاهرة اسلوبية قرآنية متميزة وكلها دالة على مناط المعنى في قوله تعالى: ((إذا الشمس كُورت، وإذا النجوم انكدرت، وإذا الجبال سُيِّرت، وإذا العشارُ عُطِّلت، وإذا الوحوش حُشِرَتْ، وإذا البحارُ سُجِّرَتْ، وإذا النُّفُوسُ زُوِّجت،واذا الموْءُودة سُئلت بأي ذنب قُتلت وإذا الصحف نُشرت وإذا السماء كُشطت، وإذا الجحيم سُعرت، وإذا الجنة أُزلفت، علمت نفس ما أحضرت))(التكوير١-١٤) فهذه أفعال جاءت كلها بفاعل محذوف غير مذكور للعلم بأن هذه الأفعال ليست بمقدور أحد فعلها سوى الباري عزّ وجلّ وحذفه جاء للاهتمام بالحدث العظيم الذي دلت عليه العبارات الضخمة لتصل إلى النتيجة الأخيرة وهي الأعمال التي ينبغي أن تستحضر في هول الموقف العظيم فقال: علمت نفس ما أحضرت، وينطبق ما قلناه على قوله تعالى: ((اقتربت الساعة وانشق القمر)) القمر/١ و((فاذا انشقت السماء فكانت وردة كالدهان)) الرحمن/٣٧ و((إذا السماء

انفطرت، وإذا الكواكب انتثرت)) الانفطار/١ و((إذا السماء انشقت، وأذنت لربها وحُقَّت، وإذا الأرض مُدَّت، وألقت ما فيها وتخلت)) الانشقاق/١ و((يوم تمور السماء موراً وتسير الجبال سيراً)) الطور/٩ والملاحظ من التعبير القرآني أنه استخدم صيغة المطاوعة (انشق، انشقت، انفطرت، انتثرت...) بديلاً لصيغة المبني للمجهول وهي الصيغة التي طغت في اللهجة العراقية الحالية حتى أصبح من النادر استخدام الفعل المبني للمجهول في الكلام العراقي العادي إذ نابت عندهم صيغة انفعل بدلاً من فَعِل فلا تكاد تجد من يقول ضُرب وانا انضرب وكذلك انكسر وانفطر وانكتب و... وربما ابدلت عندهم النون بالتاء مع تشديد عين الفعل فيقولون:اتكسّر واتُفطّر..

وعلى العكس من حذف الفاعل للعلم به فانه يحذف للجهل به وقد مثل السيوطي لذلك بنحو سُرق المتاع[٨٨] والتقدير في ذلك: سرق اللص المتاع، ونحن نرى أن ذكر الفاعل في المثال الثاني وان كان مستقيماً من الناحية النحوية إلاّ أنه لا يشير من قريب أو بعيد إلى تحديد هذا اللص لذا فان الجملة المبنية للمجهول جاءت على الاطلاق لتشير إلى كل لص يتمكن من سرقة المتاع دون تحديد فاعل ما، ولذا فان الجملتين متساويتان من الناحية الدلالية على الرغم من اختلافهما من الناحية النحوية.

وقد ذكر النحاة أغراضاً أخرى لهذا الحذف المعنوي منها أن يكون للتعظيم نحو قوله تعالى: ((قُتِل الخراصون)) الذاريات/١٠ وهم الذين يتخرصون على رسول الله فلم يذكرهم تعظيماً لشأنه وتحقيراً لهم[٨٩] ومن التحقير قولهم: (قُتل الحسين عليه السلام) وذلك في قول الشاعر[٩٠]

يا أهل يثربَ لا مُقامَ لكم بها قُتِل الحسينُ فأدمعي مدرار
الجسم منه بكربلاء مُضرَّج والرأس منه على الرماح يُدار

فالمتلقي يأنف من سماع اسم قاتل سبط الرسول صلى الله عليه وآله وسلم فيجنب سمعه ذكر الفاعل لأن فيه من الدناءة ما يجعله يبتعد عنها لأن العمل الذي قام به هذا القاتل وهو الفاعل في الصنعة النحوية عمل دنيء تأنف الأسماع ما هو أقل دناءة منه من نحو: عُمِل الكنيف أو كُنِس السوق.

وقد حدد علماء المعاني أغراضاً معنوية أخرى يخرج إليها حذف الفاعل إضافة لما ذكرنا منها الخوف على الفاعل في نحو: قتل زيد، ولم يذكر الفاعل "خوفاً من أن يُؤخذ قولك شهادةً عليك[٩١] ومنها الإيجاز "فترك الفاعل إيجازاً للاستغناء عنه"[٩٢] نحو:

أنبئتُ أنَّ رسولَ الله أوعدني
والعفو عند رسول الله مأمولُ

فقد ترك ذكر الفاعل لأمرين:

أحدهما: أنه لا يتعلق بتعيينه غرض.

والثاني: أنه مقام الاستعطاف يناسبه أن لا يحقق الخبر بالوعيد بل أن يؤتى به عرضاً كما يقال: رُويَ كذا"[٩٣] والحق أن عبارة الايجاز التي ترك لأجلها الفاعل واستغني عنه حللها مسبقاً ابن جني بأن ذلك مفاده أن العناية هي التي تحدد اسلوب المتكلم في حديثه من تقديم وتأخير وحذف واظهار وما إلى ذلك من أساليب تبيحها له اللغة، ولهذا فقد وجه قراءة يزيد البربري"وعُلِّمَ آدمُ الأسماءَ كُلَّها"[٩٤] بالبناء للمعلوم فقال: "ينبغي أن يُعلم ما أذكره هنا، وذلك أن أصل وضع المفعول أن يكون فضلة وبعد الفاعل، كضرب زيدٌ عمراً، فإذا عناهم ذكر المفعول قدموه على الفاعل، فقالوا: ضرب عمراً زيدٌ. فإن ازدادت عنايتهم به قدموه على الفعل الناصبه، فقالوا: عمراً ضرب زيد. فإن تظاهرت العناية به عقدوه على أنه ربُّ الجملة، وتجاوزوا به حد كونه فضلة، فقالوا: عمرو ضربه زيد، فجاءوا به مجيئاً ينافي كونه فضلة، ثم زادوه على هذه الرتبة فقالوا: عمرو ضرب زيد فحذفوا ضميره ونَوَوه ولم ينصبوه على ظاهر أمره، رغبة به عن صورة الفضلة وتحامياً لنصبه الدالُّ على كون غيره صاحبَ الجملة، ثم إنهم لم يرضوا له بهذه المنزلة حتى صاغوا الفعل له، وبنوه على أنه مخصوص ، وألغوا ذكر الفاعل البته. نعم، وأسندوا بعض الأفعال إلى المفعول دون الفاعل البتة، وهو قولهم: أولعت بالشيء- ولا يقولون: أولعني به كذا. وقالوا: ثُلِجَ فؤاد الرجل ولم يقولوا: ثلجه كذا، وامتُقع لونه ولم يقولوا: امتقعه كذا، ولهذا نظائر، فرفضُ الفاعل هنا ألبتة واعتماد المفعول به ألبتة دليل على ما قلناه[٩٥] والحق أن ابن جني هنا يوافق تماماً رأي الكسائي في حذف الفاعل وإن كان قد عمم مذهبه على الكوفيين فقال: "وكذلك يقول الكوفيون

أيضاً"[٩٦] موضحاً أن من طرق الأداء والتعبير هو التحدث بصيغة البناء للمجهول باسناد المفاعيل مباشرة إلى أفعالها باطراح الفاعل والاستغناء عنه وضرب لذلك أمثلة في نصه تدل على عناية المتكلم بالفضلة وتقديمها على العمدة وكأنه يشير من طرف خفي إلى أن تقسيم الكلام إلى عمد وفضلات إنما هو مجرد صناعة نحوية هدفها التعليم وتفهيم القوانين والضوابط التي تقي اللسان من اللحن[٩٧]، أما الاسلوب والابلاغ فهو ليس من مهمة هذه الصناعة، لذا نراه يؤكد على شدة عناية العرب بالفضلة، دون النظر إلى معناها اللغوي ومؤداها النحوي، لذلك قال:"..وهذا كله يدل على شدة المعنى لها."[٩٨] وفي ذلك بيان لأهمية الفضلة وفائدتها في الجملة وهو معنى لا يعرفه أيّ كان من المتعلمين للصناعة حسب ما نرى من تحليل وتوجيه لقوله تعالى: ((ولم يكن له كفواً أحد))[٩٩] في تقديم الفضلة على اللام وحقها التأخير، متابعا في ذلك سيبويه الذي نعت هؤلاء الذين لا يفهمون تلك العناية (بالجفاة) حيث قال: "...وجميع ما ذكرت لك من التقديم والتأخير والإلغاء والاستقرار عرَبيٌّ جيد كثير، فمن ذلك قوله عز وجلّ ((ولم يكن له كُفُواً أحد)). وأهل الجفاء من العرب يقولون: ولم يكن كفواً له أحد كأنهم أخروها حيث كانت غير مستقرة"[١٠٠] ولا يخفى ما في تعبير (الجفاة) عند ابن جني (وأهل الجفاء) عند سيبويه من تعريض بعدم امتلاك الحس الأدبي الذي يبارك ويتقبل الأساليب المتنوعة في التعبير الذي أباحته اللغة واستخداماتها دون التقيد بالتنظير الجامد، والتقنين الرياضي الصارم ولهذا خلص ابن جني إلى القول: "فإذا ثبت بهذا كله قوة عنايتهم بالفضلة حتى ألغوا حديث الفاعل معها، وبنوا الفعل لمفعوله فقالوا: ضُرب زيد، حَسُنَ قوله تعالى: ((وعُلِّمَ آدم الأسماء كلها))، لما كان الغرض فيه أنه قد عرفها وعلمها، وآنس أيضاً علم المخاطبين بأن الله سبحانه هو الذي علّمه إياها بقراءة من قرأ: ((وعَلَّم آدم الأسماء كلها))، ونحوه قوله تعالى: ((إن الانسانَ خُلق هلوعاً)) المعارج/١٩، وقوله تعالى: ((وخُلق الانسان ضعيفاً)) النساء/٢٨ هذا مع قوله: ((خَلَق الانسان من عَلَق)) العلق/٢ وقال سبحانه ((خَلَق الانسان علّمه البيان)) الرحمن/٣ وقال تبارك اسمه: ((خلق الانسان من صلصالٍ كالفخّار)) البقرة/٣٣ فقد علم أن الغرض بذلك في جميعه أن الإنسان مخلوق

ومضعوف، وكذلك قولهم: ضُرِبَ زيدٌ إنّما الغرض منه أن يُعلم أنّه منضرب وليس الغرض أن يُعلم مَن الذي ضربه، فإن أريدَ ذلك ولم يدل دليل عليه فلابد أن يذكر الفاعل فيقال: ضرب فلان زيداً، فإن لم يفعل ذلك كلّف علم الغيب"[١٠١].وبنحوٍ من ذلك رواية أبي بكر عن عاصم أنه قرأ " وكذلك نُجِّيَ المؤمنين " بنون واحدة مشددة الجيم على مالم يُسَمَّ فاعله [١٠٢] وقد صعب على بعض النحويين توجيه هذه القراءة لأنَّ كلمة المؤمنين بعدها منصوبة فرماها باللحن لأنه أي عاصم نصب اسم مالم يسمَّ فاعله[١٠٣] ووجهها أبو عبيد والفراء على حذف الفاعل وذهبا إلى أن المعنى : وكذلك نجي النجاءُ المؤمنين .

قال الفراء :" وقد قرأ عاصم فيما أعلم (نُجِّي) بنون واحدة ونصب (المؤمنين) كأنه احتمل اللحن ، ولا نعلم لها جهة إلا تلك ، لأن مالم يسمّ فاعله إذا خلا باسمٍ رفعه ، إلا أن يكون أضمر المصدر في (نجي) فنوى به الرفع ونصب المؤمنين فيكون كقولك : ضُرب الضربُ زيداً ، ثم تكنى عن الضرب فتقول : ضُرِب زيداً وكذلك نجي النجاءِ المؤمنين . " [١٠٤] ومثل هذه الآية فقد أجاز الفراء قراءة أبي جعفر يريد بن القعقاع "[١٠٥] ليُجزي قوماً" الجاثية/١٤ على تقدير مصدر محذوف (نجزي الجزاءء) بدلالة فعله عليه وبنحوٍ من ذلك كان استدلال ابن الانباري[١٠٦] والواضح من تقدير الفراء وأبو عبيد القاسم بن سلام أنه أجاز ذلك على تقدير المصدر ليقوم مقام الفاعل لدلالة الفعل عليه ، وفي الآية توجيهات أخرى لا يشتمل عليها البحث وليست من مقصده [١٠٧] .

والواضح أن كل ما مّر علينا من بحث قد تناول الجانب المعنوي في ترك الفاعل أما الجانب اللفظي في الاستغناء عن الفاعل فيكون لإصلاح السجع نحو قولهم: "من طابت سريرته حُمدت سيرته".

أو لإقامة الوزن الشعري والنظم كقوله:

و إذا شَربتُ فإنني مستهلكٌ مالي، وعرضي وافرٌ لم يُكْلَمِ[١]

ونحو قول الشاعر:

عُلقتها عرضاً، وعلقت رجلاً غيري، وعُلّق أخرى ذلك الرجل[١٠٨]

فالفعل (عُلق) بناه الشاعر في المرات الثلاث التي وردت في البيت لأجل استقامة بحر البسيط التي انتظمت على وزنه القصيدة، وليس الفاعل

هنا محذوف للعلم به كما ذكر الأزهري إذ أنه قدر المحذوف بأنه الله فقال: "حذف الفاعل للعلم به، وهو الله تعالى، لتصحيح النظم، إذ لو قال: علقني الله إياها، وعلقها الله رجلاً غيري، وعلق الله أخرى ذلك الرجل لاختل النظم"(١٠٩) فعلى الرغم من أنه صرح بتدخل الوزن الشعري في حذف الفاعل والاستغناء عنه فإنه قدر المحذوف بأنه الله وهذا لا يستقيم مع الحس الشعري والتذوق الفني إذ إنه يفقد البيت جماليته وإرادة الشاعر في إيصال فكرة لا تستطيع الضوابط النحوية تفسيرها فمناط ذلك الذوق الأدبي.

فاعل أفعال المدح والذم:

ذكر النحاة أن فاعل الأفعال التي وضعت لأجل المدح أو الذم، لا يخلو من أن يكون إمّا:

١- مظهراً ويكون حينها معرفٌ باللام الجنسية، وشرط النحاة أنها لتعريف الجنس وليست للعهد على حد قولك: أهلك الناس الدرهم والدينار، وأخاف الأسد والدب "ولست تعني واحداً من هذا الجنس بعينه، إنمّا تريد مطلق هذا الجنس"[١١٠] وعلى ذلك جاء قوله تعالى ((إنّ الانسان لفي خسر))العصر/٢ فلو أراد سبحانه معيناً لما جاز الاستثناء منه بقوله: ((إلا الذين آمنوا...))العصر/٣، ولايجوز أيضاً أن تكون للعهد لأنها لو كانت للعهد لما جاز أن تقع فاعلاً لنعم أو بئس فيما لو قلت: نعم الرجل الذي كان عندنا أو نعم الذي في الدار وتعليل ذلك حسب ما أورده ابن يعيش لوجهين:

"أحدهما: ما يحكي عن الزجاج انهما لما وضعا للمدح العام والذم العام، جُعل فاعلهما عاماً ليطابق معناهما إذ لو جعل خاصاً لكان نقضاً للغرض، لأن الفعل إذا أُسند إلى عام عمّ، وإذا أسند إلى خاص خص..

الوجه الثاني: إنهم جعلوه جنساً ليدل أن الممدوح والمذموم مستحق للمدح والذم في ذلك الجنس، فإذا قلت: نعم الرجل زيد، أعلمت أن زيداً الممدوح في الرجال من أجل الرجولية، وكذلك حكم الذم.."[١١١]

٢- مضمراً وهو مبتغى البحث ومقصده، وهو على ما ذكر النحاة أن فاعل هذه الأفعال يكون مضمراً قبل الذكر فيفسر بنكرة منصوبة، وهو على هذه الحالة مفردٌ غائبٌ لا يعود على مذكور، بل يفسره ما بعده وهي النكرة المنصوبة لأنها مُميّزة، فاذا قال القائل: نعم رجلاً زيد وبئست جارية هند، "ففي كل واحد من نعم وبئس فاعل أضمر قبل أن يتقدمه ظاهر فلزم تفسيره بالنكرة، ليكون هذا التفسير في تبيينه بمنزلة تقدم الذكر له، والأصل في كل مضمر أن يكون بعد الذكر"[١١٢] وعلى هذا فان الفاعل يقدر: نعم الرجل، وبئست الجارية.

والإضمار للفاعل قد جاء النص صريحاً بحذفه عند سيبويه فقال "اعلم أنك لا تظهر علامة المضمرين في نعم، لاتقول: نعموا رجالاً يكتفون بالذي يُفسره كما قالوا: مررتُ بكلّ. وقال الله عز وجل: ((وكلٌّ آتوه داخرين))النمل/٨٧ فحذفوا علامة الإضمار وألزموا الحذف، كما ألزموا نعم وبئس الإسكان، وكما ألزموا خُذ الحذف، ففعلوا هذا بهذه الأشياء لكثرة استعمالهم هذا في كلامهم."(١١٣).

ويبدو أن علة الحذف عند سيبويه هو إن أحد الرجلين يكفي عن الآخر، لأن كل واحد منهما اسم للجنس فلا وجه للجمع بينهما وأيضاً فان ذلك ربما أوهم أن الفعل الواحد له فاعلان، وذلك أنك رفعت الجنس بأنه فاعل، واذا نصبت النكرة بعد ذلك آذنت بأن الفعل فيه ضمير فاعل لأن النكرة المنصوبة لا تأتي إلاّ كذلك، وقد أجاز المبرد ظهور الفاعل على طريق التوكيد فقال: "واعلم أنك إذا قلت: نعم الرجل رجلاً زيد، فقولك رجلاً توكيد لأنه مستغنى عنه بذكر الرجل أولاً. وإنما هذا بمنزلة قولك: عندي من الدراهم عشرون درهماً. إنما ذكرت الدرهم توكيدا، ولو لم تذكره لم تحتج إليه. وعلى هذا قول الشاعر:

تزود مثل زاد أبيك فينا فنعم الزادُ زاد أبيك زادا"(١١٤)

والراجح عندي قول سيبويه على حذف الفاعل وذلك لأننا نرى أن زاداً مفعول به لتزود والتقدير: تزود زاداً مثل زاد أبيك، فلما قدم صفته عليه نصبها على الحال. ويجوز أن يكون مصدراً مؤكداً أي مفعولاً مطلقاً محذوف الزوائد والمراد: تزود تزوداً. ويجوز أن يكون زاداً تمييزاً، ولو سلمنا جدلاً أن يكون العامل فيه نعم فان ذلك يكون من باب الضرورة الشعرية وبه قال ابن السراج، وما ثبت للضرورة يتقدر بقدر الضرورة ولا يجعل قياسياً(١١٥).

وتبقى مسألة جواز الإضمار قبل الذكر فذلك لأن المضمر قبل الذكر على شريطة التفسير "فيه شبهة من النكرة إذ كان لا يفهم إلى من يرجع حتى تفسره"(١١٦) وذلك يعود إلى أن نعم وبئس "لايجوز أن يليهما معرفة محضة، فصار الضمير على شريطة التفسير"(١١٧) فالمضمر هنا أو المحذوف ضارع ما

فيه الألف واللام من أسماء الأجناس علماً ان فائدة الحذف هذه حددها ابن يعيش بفائدتين: "احداهما: التوسع في اللغة والأخرى: التخفيف"[١١٨].

وحذف فاعل أفعال المدح والذم وارد في القرآن الكريم فقد ذكر أبو البقاء العكبري أنه "يجوز حذف فاعل نعم الظاهر، ويبقى الضمير بغير تمييز كقوله تعالى: ((بئس مثلُ القوم))الجمعة/٥.. وأما قوله تعالى ((ساء مثلاً القوم))الأعراف/١٧٧ فالتقدير: ساء المثل مثلاً مثلُ القوم"[١١٩] وهو تقدير جامع العلوم حيث ذكر "إنّ فاعل (ساء) مضمر، والتقدير: ساء المثلُ مثلاً، وقوله (القومُ) أي: مثل القوم محذف المضاف، وانتصاب مثل على التمييز، لابدّ من تقدير هذا."[١٢٠] وعبارته الأخيرة تدل دلالة واضحة على أن المخصوص بالمدح والذم لا يكون إلا من جنس فاعل الفعل المراد به المدح أو الذم.

وقد أضاف العكبري علاوة على حذف الفاعل أن المخصوص بالمدح قد يحذف مع بقاء الفاعل ومثل له بقوله تعالى ((نعم العبد))ص/٤٤ والتقدير: نعم العبد أيوب، وقد يحذفان جميعاً كما في قوله تعالى: ((بئس للظالمين بدلا))الكهف/٥٠ أي: بئس البدل بدلاً للظالمين ذرية إبليس فاسم بئس مضمر فسر بقوله (بدلاً) والجار في قوله (للظالمين) فصل بين بئس وبين ما انتصب عليه التمييز.

"فاحتج به أبو العباس في باب التعجب على إجازة الفصل بين فعل التعجب وما انتصب عنه في قولهم: ما أحسن اليوم زيداً" فقال أبو علي: "هذا لا يدل على جواز ذلك، لأنه إنما كان يصح الاحتجاج به أن لو فصل بين بئس وبين المرفوع، وهو لم يفصل به، لأن المرفوع متصل مضمر في بئس وذرية إبليس هو المخصوص بالذم" والواضح أن استقراء النصوص القرآنية هو اسلوب تحليلي للأداء القرآني، وقد لحظنا بعد أن استعرضناه أن وظيفة النكرة المنصوبة على التمييز هي تفسير للفاعل المضمر أو ما اصطلحنا على تسميته بالمحذوف، وقد تبين أنه قد وردت الآيات التي استشهد بها أبو البقاء وجامع العلوم مثالاً لا حصراً، بأن فاعل هذه الأفعال محذوفاً بغير تمييز يفسره، وهو نص صريح بالحذف يدل دلالة قاطعة على الحذف في الحالات الثلاث التي مثّل لها أبو البقاء ولهذا نراه قد قدر الفاعل في آية الأعراف، كما أنه مثل لحذف الفاعل ومخصوص الذم في آية الكهف.

الاسناد المجازي:

يسند الفعل إلى غير فاعله على سبيل المجاز في اللغة العالية، وذلك يعني أن هذا الاسناد المجازي يعطي المسند إليه فاعليه محققة يستغني بهذه الفاعلية الجديدة عن ذكر الفاعل الأصلي ، وملحظ ذلك يجده الدارس في البيان من علم البلاغة، وما يستنبطه الباحث من هذا المجاز قائم على أساس الوضع التبادلي باحلال كلمة مكان أخرى في أداء مدلول مقصود ينهض العقل في رسم صورة عقلية بديلة.

وقد ذكر الجرجاني إن "المعنى الذي له وضع (فعلَ) لا يتصور الحكم عليه بمجاز أو حقيقة حتى يسند إلى الاسم، وهكذا كل مثال من أمثلة الفعل لأنه موضوع لإثبات الفعل للشيء، فما لم يبين ذلك الشيء الذي نثبته له وتذكره، لم يعقل أن الاثبات واقع موقعه الذي نجده مرسوماً به في صحف العقول أم قد زال عنه وجازه إلى غيره"(١٢١).

ومعلوم أن إثبات الفعل من حيث كونه حقيقة أو مجازاً لا يمكن إثباته إلاّ بعد ذكر الفاعل "لأنه المجاز أو الحقيقة إنما يظهر ويتصور من المثبت والمثبت له والإثبات"(١٢٢).

والحق أن ألصنعة النحوية أوردت لنا أمثلة كثيرة من اكتساب أحكام بديلة جراء موقعها في التركيب خلافاً للأصل الذي وضعت له، ففي قوله تعالى: ((واسأل القرية))(١٢٣) اكتسى المضاف إليه اعراب المضاف فنصب، وكذلك في مثال سيبويه المار ذكره في حذف الفاعل وتمثل به الجرجاني في قولهم "بنو فلان يطؤهم الطريق" يريدون أهلُ الطريق، "الرفع في الطريق مجاز لأنه منقول إليه عن المضاف المحذوف الذي هو الأصل"(١٢٤).

وفي قوله تعالى ((وجعلنا الأنهار تجري من تحتهم))(١٢٥) أسند الفعل (تجري) للأنهار بدلاً من اسنادها إلى الماء وذلك بقرينة أن الماء يجري في الأنهار فدل ذلك على إطلاقية حدث الجري فرسم البيان القرآني صورة ناهضة بالدلالة التعبيرية عن الحياة الدفاقة بالنعيم والخير جراء جريان المياه التي اكتفى التعبير القرآني باسناد تلك الصورة إلى الفاعل المجازي وهو الأنهار، وبسبب من ذلك الاسناد، أي اسناد الفعل، أو ما هو في معناه إلى غير فاعله، لأن المسند إليه سببه، يتم حذف الفاعل الحقيقي، ويصدق على ذلك قول الشاعر(١٢٦):

إني لمن معشر أفنى أوائلهم قيل الكماة: ألا أين المحا مونا

ففاعل (أفنى) يقتضي أن يكون الشجعان فيكون التقدير: أفنى الشجعان قيل الكماة، ولكن الاسناد المجازي انصرف إلى مناداة الكماة وحميتهم فجعله فاعلاً لأفنى، وليس ذلك القول بفاعل له, ومؤثر فيه, وإنما هو سبب فقط فقد يقول المرء: أهلكنا الليل والنهار من باب المجاز العقلي وعلاقته السببية, فقد نسب الإهلاك إلى الليل والنهار مع إن فاعله هو الله عز وجل.

وقد ألمح الزجاجي إلى هذا النوع من العلاقة الدلالية التي تحقق الاسناد المجازي حين يختلف المسند إليه عن المسند في ملمح من الملامح وهي النقطة التي تميزه عن الاسناد الحقيقي فقال:" ومن الابتداء قولك: زيد الأسد شدة, ومثل ذلك عبد الله حاتم جوداً, وزهير شعرا, وكذلك ما أشبهه من التشبيه في هذا المجرى"(١٢٧) وينسحب هذا القول على الجملة الفعلية المحذوف فاعلها وقد يسند مجازاً إلى المصدر ليكون فاعلاً كقول أبي فراس الحمداني:(١٢٨)

سيذكرني قومي إذا جدَّ جدُّهُم وفي الليلة الظلماء يفتقد البدر

فقد أسند الجد إلى الجد, إي الاجتهاد, وهو ليس بفاعل له, بل فاعله الجاد, فأصله: جد الجاد جداً بمعنى اجتهد اجتهاداً, فحذف الفاعل الأصلي وهو الجاد وأسند الفعل إلى الجد, وليس من شك أن الاسناد المجازي هو من سمات اللغة العالية وميدانه الشعر, والبحث فيه أقرب ما يكون الى دراسة الاساليب من الناحية الفنية منه إلى البحث والدرس النحوي, إذ أن هذا النوع من الأساليب يكون في النثر الفني والشعر الراقي لذا وضعه العلماء في البيان من علم البلاغة, ولهذا فأن البحث اكتفى بالاشارة الموجزة بدلاً عن التفصيل تاركاً للباحثين الأخرين التوسع في دراسته إذ أنه موضوع جدير بالدراسة والله الموفق وهو المستعان.

المصادر

- أساس البلاغة للزمخشري ، كتاب الشعب،١٩٦٠م
- أسرارالبلاغة في البيان للامام عبد القاهر الجرني، دار المطبوعات العربية.
- الأصول في النحو لابن السراج، حققه الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة بيروت ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- اعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج تحقيق ودراسة إبراهيم الأبياري، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ١٣٨٤هـ-١٩٦٥م.
- الأمالي الشجرية لابي السعادات هبة الله بن علي بن حمزة العلوي الحسني بن الشجري دار المعرفة، بيروت- لبنان
- املاء ما منَّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن لأبي البقاء العكبري (٦١٦هـ) دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.
- الايضاح في علل النحو للزجاجي حققه مازن المبارك ط٢، دار النفائس، بيروت ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.
- البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، مطبعة السعادة ١٣٢٨هـ.
- البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الانباري (٥٧٧ هـ) تحقيق طه عبد الحميد طه مراجعة مصطفى السقا ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٩م .
- تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة شرحه ونشره السيد أحمد صقر، المكتبة العلمية، بيروت لبنان ط٣، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.
- التصريح على التوضيح، خالد الأزهري، طبعة الحلبي، القاهرة.
- التعريفات لعلي بن محمد الشريف الجرجاني، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٧٨م.
- تفسير الطبرسي (مجمع البيان في تفسير القرآن) لأبي علي الفضل بن الحسن الطبرسي، دار احياء المعارف بمصر ١٩٦٩م.
- تفسير الزمخشري(الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل) لأبي القاسم جار الله الزمخشري (٥٣٨هـ)، مصطفى البابي الحلبي بمصر، ١٣٨٥هـ-١٩٦٦م.
- الجمل لابي القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي(٣٤٠هـ) عني بتصحيحه وشرح أبياته الشيخ ابن أبي شنب، الجزائر،١٩٢٦م
- الجمل في النحو للخليل بن أحمد الفراهيدي حققه فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة بيروت، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، شرحها وعلق عليها تركي فرحان المصطفى دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، ط٢، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.
- حاشية الدسوقي على مغني اللبيب،للشيخ مصطفى محمد عرفة الدسوقي(١٢٣٠هـ) ضبطه عبد السلام محمد أمين، دار الكتب العلمية،بيروت لبنان ١٤٢٨-٢٠٠٧م
- الحجة في علل القراءات السبع لأبي علي الفارسي حققه على النجدي ناصف وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح شلبي، دار الكتاب العربي للطباعة، القاهرة ١٣٨٥هـ١٩٦٥م.
- الحلل في اصلاح الخلل من كتاب الجمل، لابن السيد البطليوسي، حققه سعيد عبد الكريم سعودي دار الرشيد للنشر، ١٩٨٠م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر بن عمر البغدادي(١٠٩٣هـ) مكتبة الخانجي، القاهرة،ط٣،١٤٠٩هـ-١٩٨٩م
- الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني حققه محمد علي النجار، دار الشؤون الثقافية العامة بغداد ١٩٩٠م.
- دروس في شرح الألفية د.عبد الراجحي، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٠م.
- ديوان أبي فراس الحمداني، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، د.ت
- ديوان الأعشى الكبير شرح وتعليق د. محمد محمد حسين دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٤م.
- ديوان حاتم الطائي تحقيق الدكتور عادل سليمان، مطبعة المدني، مصر.
- ديوان الحطيأه بشرح ابن السكيت والسكري والسجستاني تحقيق نعمان أمين طه مطبعة مصطفى البابي، القاهرة ١٩٥٨م.
- ديوان عمر بن أبي ربيعة، مطابع الهيأة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨م.
- ديوان عنترة تحقيق محمد حسين مولوي، المكتب الإسلامي، دمشق، ١٩٧٠م.
- ديوان طفيل بن كعب الغنوي تحقيق فريتس كرنكوفس لندن ١٩٢٧م
- الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي نشره وحققه د.شوقي ضيف، دار الفكر العربي، القاهرة ١٣٦٦هـ-١٩٤٧م.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني للإمام أحمد بن عبد النور المالقي تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط دار القلم، دمشق، ط٢ ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- سنن ابن ماجة للحافظ أبي عبد الله القزويني(٢٧٥هـ) تخريج وعناية صدقي جميل العطار، دار الفكر، بيروت ١٤٢١هـ-٢٠٠١م

- سنن النسائي للإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (٣٠٣هـ)، دار الفكر، ط٢، ١٤٢١هـ- ٢٠٠١م.
- شرح ابن عقيل قاضي القضاة بهاء الدين بن عقيل تحقيق الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية، القاهرة ١٣٨١هـ-١٩٦١م.
- شرح الأشموني على ألفية بن مالك ومعه كتاب واضح المسالك لمحمد محي عبد الحميد،ط٣ مكتبة النهضة المصرية.
- شرح الرضي على الكافية للشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (٦٨٦هـ) دار الكتب العلمية بيروت- لبنان ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.
- شعر المرار بن سعيد الفقعسي، د.نوري حمودي القيسي ضمن شعراء أمويون/ القسم الثاني الموصل وبغداد ١٩٧٦- ١٩٨٢م.
- شرح القصائد التسع المشهورات لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس تحقيق أحمد خطاب دار الحرية للطباعة-بغداد ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م.
- شرح القصائد العشر للخطيب التبريزي،حقق أصوله محمد محي الدين عبد الحميد مكتبة محمد على صبيح وأولاده بميدان الازهر بمصر ط٢ ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م
- شرح قصيدة كعب بن زهير، حققه محمود حسن أبو ناجي، مؤسسة علوم القرآن، ط٣، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.
- شرح اللمع لجامع العلوم (٥٤٣هـ) دراسة وتحقيق د. محمد خليل مراد الحربي، دار الشؤون الثقافية بغداد٢٠٠٢م.
- شرح المفصل موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (٦٤٣هـ)، إدارة المطبعة المنيرية.
- الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، لابن فارس حققه مصطفى الشويمي، بيروت ١٩٦٣م.
- صحيح البخاري للإمام أبي عبد الله البخاري (٢٥٦هـ)، دار صادر- بيروت.
- علل النحو لأبي الحسن محمد بن عبد الله الورَّاق (٣٨١هـ) تحقيق محمود محمد نصار، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان ١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢م.
- الغرة المخفية في شرح الدُّرَّة الألفية لابن الخباز (٦٣٩هـ) تحقيق حامد محمد العبدلي مطبعة العاني، بغداد ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.
- كشف المشكلات وإيضاح المعضلات صنعة جامع العلوم أبي الحسن الباقولي(ت٥٤٣هـ، حققه الدكتور محمد أحمد الدالي ، مطبوعات مجمع اللّغة العربية بدمشق ١٩٩٥م-١٤١٥هـ.
- الكتاب لسيبويه حققه عبد السلام محمد هارون، القاهرة ١٣٨٥هـ -١٣٩٧هـ.

- اللباب في علل البناء والاعراب لأبي البقاء العكبري تحقيق غازي مختار طليمات ود.عبد الله نبهان، دار الفكر المعاصر، بيروت ـ لبنان ١٤١٦هـ ـ١٩٩٥م.
- اللهوف في قتلى الطفوف لرضي الدين بن طاووس(٦٤٤هـ) منشورات أنوار الهدى ط٢،١٤٢٣هـ.
- المتبع في شرح اللمع لأبي البقاء العكبري، تحقيق د. عبد الحميد حمد محمد الزوي منشورات قاريونس بنغازي ليبيا ١٩٩٤م.
- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر لضياء الدين بن الأثير ، قدمه وعلق عليه د.أحمد الحوفي و د.بَدوي طبانة، دار نهضة مصر ط٢، ١٩٧٣.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لأبي الفتح عثمان بن جني بتحقيق علي النجدي ناصف والدكتور عبد الحليم النجار والدكتور عبد الفتاح اسماعيل شلبي، ط٢، دار سزكين ١٤٠٦- ١٩٨٦م.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها للعلامة السيوطي شرح وتعليق مجمد جاد المولى بك ومحمد أبو الفضل ابراهيم وعلي محمد البجاوي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت ١٤٠٨هـ- ١٩٨٧م.
- معاني القرآن للفراء حققه أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار وعبد الفتاح شلبي، دار الكتب المصرية، ١٩٥٥م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري حققه مازن المبارك ومحمد على حمد الله دار الفكر، ط٥، ١٩٧٩م.
- المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر ١٩٨٢م.
- المقتضب لأبي العباس محمد بن يزيد المبرِّد (٢٨٥هـ) حققه محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة ١٣٨٥هـ- ١٣٨٨هـ.
- نتائج الفكر في النحو لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي (٥٨١هـ) حققه وعلق عليه الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تحقيق عبد العال سالم مكرم، الكويت، ١٣٩٥هـ- ١٩٧٥م.

الهوامش

١- التعريفات/١٧٠ والفاعل عند النحاة يختلف عما هو عليه عند المتكلمين فهو عندهم "الفاعل المختار: هو الذي يصح أن يصدر عنه الفعل مع قصد وإرادة" م.ن
ويخرج بذلك من نحو مات زيد وسقط الجدار.
٢- الأصول ٨٠/١ والرضى ٧٠/١ .
٣- شرح اللمع لجامع العلوم ٢١٦/١ وانظر اللمع/ ٨٨.

٤- علل النحو لابن الوراق ٣٧٦.
٥- المقتصد ٣٢٧/١.
٦- اجاز الكوفيون ذلك انظر المفصل ٨٢/١-٨٠ ، ابن عقيل١٦٢/١ ، التصريح٢٨١/١.
٧- همع الهوامع ٢٥٥/٢.
٨- م. ن ٢٥٥/٢ والرضي ٧٧/١.
٩- الغرة المخفية لابن الخباز ٢٢٩/١.
١٠- التصريح ٢٧٢/١.
١١- ينظر التصريح ٢٧٢/١ والآية من سورة البلد/١٤-١٥.
١٢- (البلد/١٤)
١٣- آل عمران/١٨٦.
١٤- مريم/٢٦.
١٥- ينظر همع الهوامع ٢٥٥/٢-٢٥٦.
١٦- القيامة/٢٦.
١٧- التصريح ٢٧٢/١.
١٨- ديوان حاتم الطائي/٤٣.
١٩- المثل السائر ٢٨٣/٢.
٢٠- سنن ابن ماجة (كتاب الفتن) الحديث/ ٣٩٣٦ وتكملته ((..ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن. ولا ينتهبُ نُهبة، يرفع الناسُ إليه أبصارهم، حين ينتهبها، وهو مؤمن)).
٢١- التصريح ٢٧٢/١.
٢٢- الشعر لسوَّار بن المضرّب، ينظر الخزانة ٤٧٩/١٠.
٢٣- م. ن/ ٢٧٢/١.
٢٤- ص/٣٢.
٢٥- ينظر الأشموني ١٠٤/٢.
٢٦- المثل السائر ٢٨٣/٢.
٢٧- البيت لعمر بن ربيعة في ديوانه/٢٠٧ وينسب إلى المرّار الفقعسي في شعره/٤٨٠ والكتاب١٢/١.
٢٨- مغنى اللبيب ٣٠٧/١ والحلل في إصلاح الخلل/٣٥١ رصف المباني/٣٧٧ المقتضب٨٤/١.
٢٩- الكتاب ٢١١/١-٢١٦ ورواية البيت في ديوانه/٤٥

وشر المنايا هالكٌ وسط أهله
كهلك الفتى أيقظ الحيّ حاضره

٣٠- الأنعام/ ٣٤.
٣١- معاني القرآن ٢٧٤/٢.
٣٢- إملاء ٢٤٠/١.
٣٣- البحر المحيط٤٩١/٤.
٣٤- م . ن
٣٥- تفسير الطبرسي ٢٩٥/٣.
٣٦- يس/ ٢٨.
٣٧- النور/٤٣.
٣٨- الأحقاف/٣١.
٣٩- الكهف/٣١.
٤٠- البقرة/٢٧١.
٤١- البيت من المتقارب لعمر بن أبـي ربيعـة فـي ديوانـه/١٧٥ والجنـى الـداني/٣٢٢ ومغني
اللبيب٦١٧/١
٤٢- البخاري الحديث ٥٩٥٠ والنسائي ٥٣٧٤.
٤٣- شرح اللمع٤١/١.
٤٤- إعراب القرآن المنسوب للزجاج ٢٩٠/١-٢٩١، ٤١٦/٢.
٤٥- شرح اللمع٤١/١.
٤٦- المقتصد ٣٢٧/١.
٤٧- م . ن ٣٣٧/١.
٤٨ - المقتضب ٥٠/٤.
٤٩ - متن الألفية / ١٦.
٥٠- حاشية الخضري ٣٦٢/١-٣٦٣.
٥١- م . ن ٣٦٣/١.
٥٢- م . ن ٣٦٣/١.
٥٣- هذا عجز بيت صدره: فأين إلى أين النجاء ببغلتي, وهو غير منسوب فـي خزانـة الادب ١٥٨/٥.
٥٤- الأمالي الشجرية٢٤٤/١.
٥٥- التصريح٣١٨/١.

٥٦- خزانة الأدب ٢٨٥/٣ والبت من البسيط للحطيئة
٥٧- التوبة/٦.
٥٨- الانشقاق/١ ونحوها ((اذا الشمس كورت)) التكوير/١.
٥٩- شرح ابن عقيل ٤٧٤/١ وينظر الخصائص٣٨١/٢.
٦٠- النكت في تفسير كتاب سيبويه١٥١/١ والبيت في ديوانه/٢٠٩ برواية على العيادات هداجون أو حدثت
٦١- ديوانه/٢١٦ والبيتان من الطويل.
٦٢- الكتاب ٢٨٧/١ وهو منسوب إلى غير واحد من الرجاز وانظر الخصائص ٤٣٠/٢ والافعوان ذكر الافاعي والشجاع ضرب منه والشجعما الطويل
٦٣ البيت من الخفيف بلا نسبة في همع الهوامع ١٦٥/١ ومغني اللبيب ٥٢٠/٢ وحاشية الدسوقي ٥٦٦/٣
٦٤ - قال ابن فارس: "ومن سنن العرب الحذف والاختصار" الصاحبي/١٥٦وذكر المثال الدال على الفاعل المحذوف وهو: "بنو فلان يطؤُهم الطريق" أي أهله، وانظر المزهر ٨٤/١.
٦٥ - الكتاب ٢٤/١-٢٥.
٦٦ الخصائص٨٤/١
٦٧ - الخصائص ٨٧/١.
٦٨ - الرد على النحاة/١٠١.
٦٩- البيت لعامر بن جوين الطائي وهو من شواهد سيبويه في الكتاب٤٦/٢ والخزانه١/٣،٢١/٣٣٠ وشرح المفصل لابن يعيش ٩٤/٥ والأمالي الشجرية١٦١/١،١٥٨
٧٠ - الرد على النحاة/١٠٣-١٠٥.
٧١ - الكتاب٢٥٧/١.
٧٢- الرد على النحاة/ ١٠٥-١٠٦.
٧٣ - البيت لطفيل الغنوي وهو من شواهد سيبويه في الكتاب٧٧/١ على أنَّ "الفعل الأول في كل هذا معمل في المعنى وغير معمل في اللفظ, والاخر معمل في اللفظ والمعنى" ينظر ديوان طفيل/٧ وأساس البلاغة(شعر) ولسان العرب(دمى) والشاعر يصف خيلاً مشربة حمرة كأنها الذهب
٧٤- ص/٣٢.
٧٥- عبس/١-٢.

٧٦- الرد على النحاة/١٠٧-١٠٩ والشاهد في البيت أن الشاعر لم يضمر فاعلا, ولو كان قد أضمر لقال: تعفقوا أي لاذوا, أو أرادوها.
٧٧- الجمل في النحو للخليل بن أحمد الفراهيدي ص١١.
٧٨- معاني القرآن ٢١٠/٢.
٧٩- ينظر الايضاح/٦٩، الحجة/١٩٠، الحلل/٢١١، شرح الكافية٨٣/١.
٨٠- المقتضب٥٠/٤.
٨١- الاصول٧٦/١.
٨٢- الكتاب١٩/١
٨٣- همع الهوامع٢٦٢/٢.
٨٤- دروس في شرح الألفية/ د.عبدة الراجحي/٣٧.
٨٥- همع الهوامع ٢٦٢/٢.
٨٦- التصريح٢٨٦/١
٨٧- وانظرالكهف/٩٩,طه/١٠٣,المؤمنون/١٠١,النمل/٨٧,يس/٥١,الزمر/٦٨,ق/٢٠
٨٨- همع الهوامع ٢٦٢/٢.
٨٩- ينظر تفسير الطبري١١٩/٢٦، تأويل مشكل القرآن/١٩٥ الصاحبي/١٦٩.
٩٠- البيت لبشر بن حذلم قاله بناءً على طلب الامام علي بن الحسين(ع) حين دخول رؤوس شهداء الطف إلى المدينة. ينظر اللهوف في قتلى الطفوف/١١٥.
٩١- شرح المفصل ٩٦/٧.
٩٢- م . ن ٧٠/٧.
٩٣- البيت لكعب بن زهير في ديوانه والنص لابن هشام في شرح بنت سعاد/٢٤٨
٩٤- المحتسب٦٤/١ والآية من سورة البقرة/٣١.
٩٥- المحتسب٦٤/١-٦٥.
٩٦- م . ن ٦٦/١.
٩٧- م . ن ٦٥/١.
٩٨- قال السهيلي :إنّ أكثر ألفاظ النحويين محمولة على التجاوز والتسامح، لا على الحقيقة، لأن مقصدهم التقريب على المبتدئين والتعليم للناشئين" نتائج الفكر/١٢٧.
٩٩- سورة الاخلاص/٤.
١٠٠- الكتاب ٥٦/١، والمستقر عند سيبويه هو الظرف الواقع خبراً، لأنه يقدر باستقر، وإن لم يكن خبرا سماه لغواً، ينظر خزانة الأدب٥٩/٤-٦٠.
١٠١- المحتسب ٦٦/١.
١٠٢- السبعة/٤٣٠ وفي النشر/٣٢٤ والتيسير/١٥٥ أنها قراءة ابن عامر كذلك .

١٠٣- اعراب القرآن للنحاس ٧٨/٢.
١٠٤- معاني القرآن للفراء ٢/
١٠٥- معاني م.ن ٤٦/٣ .
١٠٦- البيان ١٦٤/٢ وقراءةأبي جعفر في النشر ٣٧٢/٢.
١٠٧- الحجة لأبي علي الفارسي ١٦٠/٣ واعراب النحاس٧٨/٢ والكشف١١٣/٢.
١٠٨- ديوان الأعشى/١٠٧ والبيت من البسيط وينظر لسان العرب(عرض)و(علق) وحاشية الخضري٣٧٩/١
١٠٩- التصريح٢٨٦/١.
١١٠- ابن يعيش ١٣٠/٧.
١١١- م . ن ١٣٠/٧ وانظر علل النحو لابن الوراق/٤٠٣.
١١٢- م . ن ١٣١/٧.
١١٣- الكتاب ١٧٩/٢.
١١٤- المقتضب ١٥٠/٢ والبيت لجرير في ديوانه ٥٣/١ وابن جني ٣٩٧/١، ٨٤/١.
١١٥- الخزانة ١٠٨/٤-١١١.
١١٦- أسرار العربية لإبن الأنبا ري/ ٤٤-٤٥.
١١٧- علل النحو/٤٠٥.
١١٨- ابن يعيش ١٣١/٧ وعلل النحو/٤٠٧ واسرار العربية/٤٥.
١١٩- المتبع في شرح اللمع لأبي البقاء العكبري ص٥٥٢-٥٥٣ وينظر اللباب في علل البناء والإعراب ١٨٦/١، ٢٩٤-٢٩٥، ٤١٤.
١٢٠- كشف المشكلات وايضاح المعضلات ٤٨٧/١.
١٢١- اسرار البلاغة/٣٦١.
١٢٢- م . ن /٣٦١.
١٢٣- يوسف /٨٢.
١٢٤- م . ن / ٣٦٢ وسيبويه ٢١١/١-٢١٦.
١٢٥- الأنعام/ ٦
١٢٦- جواهر البلاغة/٢٩٦.
١٢٧- الجمل /٥٠.
١٢٨- ديوان أبي فراس الحمداني/١٤.